

الجمعية العامة الدورة الثانية والستون  
البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/62/421/Add.2)]

## ٢٠١/٦٢ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٠٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وإشارته إلى العلم والتكنولوجيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦،

وإذ تسلّم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا، القيام به في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض وتحسين التعليم وحماية البيئة والتعجيل بخطى التنوع والتحول الاقتصادي وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(٢)</sup>،

وإذ تدرك أن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي ويمكن أن يعزز طاقتها الإنتاجية،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر A/60/687 و A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول.

وإذ تبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه المعارف التقليدية في التنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

وإذ تقر بالحاجة العاجلة إلى سد الفجوة الرقمية ومساعدة البلدان النامية في الحصول على الفوائد المحتملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ ترحب باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>(٣)</sup>،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير التعاون القائم بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إنشاء شبكة لمراكز التفوق في مجالي العلم والتكنولوجيا لصالح البلدان النامية، وفي تصميم استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والاضطلاع بها،

وإذ تحيط علما مع الاهتمام بإنشاء شبكة الأمم المتحدة للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية، على نحو ما ورد وصفه في تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية<sup>(٤)</sup>،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام،

وإذ تشجع على اتخاذ مبادرات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي،

١ - تؤكد من جديد التزامها بما يلي:

(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم مبادرات البحث والتنمية، بوسائل منها إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص، من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

(٣) UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٤) A/62/136.

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية المتصلة بها؛

(ج) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، التي تمثل قوى دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

(د) تشجيع ودعم المزيد من الجهود لتطوير مصادر متجددة للطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛

(هـ) تنفيذ سياسات على المستويين الوطني والدولي لاجتذاب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي، الذي يعزز المعرفة ويقوم بنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف ويزيد الإنتاجية؛

(و) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجموعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية باستخدام وسائل مستدامة من الناحية البيئية؛

٢ - **تسلم** بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٣ - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية توفير منتدى تواصل في إطاره مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق على نطاق المنظومة لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(٢)</sup>، والقيام، ضمن نطاق ولايتها، وفقاً لأحكام قرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة والتنمية الريفية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإدارة البيئية؛

٤ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد التدابير اللازمة اتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - تشجيع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية على مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٦ - تشجيع الحكومات على تعزيز ودعم الاستثمار في البحث عن تكنولوجيات سليمة بيئياً وتطويرها وعلى النهوض بمشاركة قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تطوير تلك التكنولوجيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

٧ - تشجيع الترتيبات القائمة والمضي في تعزيز مشاريع مشتركة للبحث والتطوير على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والإنمائية القائمة وعن طريق الربط الشبكي للمرافق العلمية ومعدات البحث المتطورة؛

٨ - تشجيع المجتمع الدولي على أن يواصل القيام، في ضوء تفاوت مستويات التنمية بين البلدان، بتيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية انتشاراً كافياً ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها بشروط منصفة وتتسم بالشفافية ومتفق عليها فيما بين الأطراف، بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لصالح المجتمع؛

٩ - تدعو إلى مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بهدف وضع ما لدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إمكانات في خدمة التنمية من خلال بحوث السياسات المتعلقة بالفجوة الرقمية والتحديات الجديدة أمام مجتمع المعلومات، وكذلك أنشطة المساعدة التقنية، بما يشمل الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وتوصيات للمتابعة في المستقبل، بما في ذلك الدروس المستفادة من دمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧